

وسطحية سواء على صعيد تقديم المعلومات والمادة او على صعيد المنهج والتحليل : فاستناده الى ملفات المخابرات الاردنية دعاه الى تقديم دراسة تشريحية بوليسية عن الاحزاب في الضفة الغربية باعتبارها « عصابات تأمرية » وليست حركات شعبية تتبنى ايديولوجيات ومطالب معينة كما هي الحال لدى كل الاحزاب السياسية في الدنيا . حتى عندما كان يرغب في الابتعاد عن هذا العرض التقريري البوليسي ليتقدم بشيء من التحليل ، كان يلجأ الى ذلك الكتاب « اليتيم » الذي كتبه سليمان الموسى ومنيب الماضي عن الاردن ، الذي كتب بالطبع تحت العصا الغليظة للحكم الهاشمي وبالتالي جاء يعكس مواقفه تجاه تلك الاحزاب باعتبارها « أدوات هدامة للتخريب » ومجموعة من « المتطفلين الكسالى » ( ص ٢٣ ) .

ان تلك المعلومات الهامة التي أوردها كوهين استنادا الى اوراق المخابرات الاردنية ، كيف ان الحكم الهاشمي في تعميم داخلي له على مخابراته في بداية عام ١٩٥٧ كان يعد لضرب الاحزاب السياسية ، وذلك قبل اربعة اشهر من اقالة حكومة النابلسي الوطنية في ابريل من نفس العام ( ص ٢١ ) ، ثم انفجار الصراع بين الملك والاحزاب الوطنية ، كل ذلك لم يضعه كوهين في اطاره السياسي عندما كانت الاحزاب الوطنية تسعى الى تثبيت الديمقراطية والحفاظ على استقلال البلد وعدم الارتباط بالخطط الاميركية التي طرحت من خلال مشروع ايزنهاور . ان شيئا من هذا لم يستوقف كوهين ولا يعنيه ضمن اي تحليل، وفي تقديره فصرع الاحزاب الوطنية والملك كان مجرد صراع بين الشعب والفوضى وبين الرغبة في الاستقرار !!

كيف يمكن قبول ادعاءات العسف وضرب

يلخص ما ورد في الجزء الاول من كتابه . الا انه في الدراسة المقدمة يسعى بصورة غير موفقة الى تكرار تلك المقولة التي طالما فتن بها الباحثون الغربيون في التقسيمات الطائفية للحركة الوطنية العربية . فهو يذكر انه مع تشكيل المجلس الاسلامي الاعلى احتكر المجلس العمل الوطني وجرى عزل للمسيحيين عن المشاركة ، واتخذ العمل الوطني طابعا طائفيا ( ص ١٥ ) . ان ذلك يبدو غير دقيق على الاطلاق وبوراث نفسه لم يثر تلك المسألة في كتابه السالف .

ان بوراث أراح نفسه في الدراسة المقدمة من عناء الفحص والتدقيق لبعض النقاط فهو يعتبر مثلا ان «حزب الاستقلال» حزب محلي فلسطيني بينما هو بالتحقيقة حزب قومي عمل على مستوى سوريا الطبيعية والعراق ولم يكن فرع الحزب في فلسطين سوى امتدادا له وقد ناضل الحزب في سبيل نيل الاستقلال عن العثمانيين وتحقيق الدولة العربية الواحدة . ومن الغبن الفادح تلخيص ظروف فرط عقد الحزب بعد ذلك على انه انقسام بين مؤيدي الهاشميين ومؤيدي السعوديين داخل الحزب كما يذكر بوراث ( ص ١٦ ) .

**الورقة الثانية** من الكتاب تقدم بها أمنون كوهين الذي عمل مستشارا في الشؤون العربية للحكم العسكري في الضفة الغربية وتعالج « الاحزاب السياسية في الضفة الغربية تحت الحكم الهاشمي » ولم تخل وظيفته هذه من فرائد ، فهو في دراسته المقدمة يستند بصورة رئيسية الى ملفات ووثائق المخابرات الاردنية التي وضعت السلطات الاسرائيلية يدها عليها في الضفة الغربية غداة حرب حزيران ١٩٦٧ . ان مشكلة كوهين انه استند الى مرجعين حكما دراسته التي جاءت ضعيفة